

الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧) باستخدام نموذج البانل

م.م. باسم محمد تركي
المديرية العامة لتربية الأنبار
محافظة الأنبار

basam.torki.dr75@gmail.com

أ.د. علي أحمد الدليمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار

baragali38@yahoo.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى توضيح هيكل الدين العام واثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى التأثير الذي يمارسه الزيادة في الدين العام على تلك المتغيرات ومن اجل الوصول الى الهدف قد تم الاعتماد على طرق التحليل من خلال تحليل هيكل الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول عينة الدراسة (الاردن، لبنان، مصر، اليمن) وتم ايضاً استخدام التحليل الكمي بالاعتماد على الطرق القياسية وذلك من خلال تطبيق اسلوب البيانات اللوحية (Panal Data) الذي يجمع المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية وذلك اعتماداً على بيانات سنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) شملت دول العينة وذلك من اجل معرفة هل أن لهيكل لدين العام تأثير ايجابي ام سلبي على تلك المتغيرات.

واظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك تأثير معنوي وايجابي للدين العام على كل من الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات والاستثمارات.
الكلمات المفتاحية: الدين العام، الاستثمار، الناتج المحلي الاجمالي، نموذج البانل.

Public Debt and its Impact on Some Macroeconomic Variables: An Analytical Study of Selected Arab Countries for the Period (2004-2017) Using the Panel Model

Prof. Dr. Ali Ahmed Al-Dulaimi
College of Administration and Economics
University of Anbar

Assist. Lecturer: Bassem M. Turki
Directorate General of Education in Anbar
Al Anbar Governorate

Abstract:

This study aimed to clarify the structure of public debt and its impact on some macroeconomic variables and the extent of the impact of the increase in public debt on those variables. In order to reach the goal has been relied on methods of analysis through analysis of public debt structure on some macroeconomic variables in sample countries the study (Jordan, Lebanon, Egypt, Yemen). Was also used quantitative analysis based on standard methods, through the application of the method of tablet data (Panal Data), which combines cross sections and time series, based on annual data for the period (2004-2017) included sample countries in order to know whether the structure of the public debt has a positive or negative effect on those variables. The results of the standard study showed that there is a significant and positive impact of public debt on both GDP, imports and investments.

Keywords: Public Debt, Investment, Gross domestic product, Model Panel.

المقدمة

إن كثير من الدول النامية وبسبب ضخامة حجم الديون وجدت نفسها في مأزق كبير والذي يتمثل في صعوبة الاستمرار في خدمة الديون (الاقساط + الفوائد) وعدم قدرته على الاستمرار في تمويل الاستيرادات الضرورية، مع تنامي العجز المستمر في الموازنات العامة لتلك الدول ومنها الدول العربية عينة الدراسة (الأردن، لبنان، مصر، واليمن) كجزء من الدول النامية التي تعاني من هذه المشكلة بأبعادها الداخلية والخارجية في ظل تزايد اختلال هيكل اقتصادات تلك الدول الذي كشف عن تراجع الدور التمويلي هذا من ناحية والكيفية التمويلية والإنفاقية التي تم بها إدارة اقتصاداتها من ناحية أخرى، حتى دفعت به إلى مرحلة الأزمة وتفاقمها، خاصة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) التي مارست دوراً مضافاً في تراكم وتعميق تلك المديونية، مما جعل للدين العام تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. استناداً إلى ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة التعريف بهيكل الدين العام للدول العربية عينة الدراسة، وإبراز أهم تطوراتها والتغيرات الناتجة عنه وقياس الأعباء الناشئة عن الدين العام من خلال المؤشرات الاقتصادية المطبقة مع دراسة تحليلية وقياسية لمجموعة من الدول العربية لغرب اسيا (الاسكوا) دول العينة (الأردن، لبنان، مصر، اليمن).

اهمية البحث: لأن أزمة الديون لا تتمثل في حجم تلك الديون فقط سواء في حجمها المطلق أو منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بل تتعدى ذلك لأن تكون قضية خدمة هذه الديون ومدى القدرة الحقيقية للدول المدينة على تحمل أعبائها في الأجل الطويل هي القضية الأساسية، برزت الحاجة إلى دراسة مشكلة الدين العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهو ما يتطلب دراسة هذه المشكلة المتفاقمة والبحث عن سياسات جديدة لتخفيف الآثار السلبية لها من جهة ووضع حلول عاجلة من خلال اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لإصلاح واقع الدين في تلك الدول من جهة أخرى.

مشكلة البحث: قد عانت بعض دول الاسكوا العربية (الأردن، مصر، لبنان، اليمن) كغيرها من الدول النامية في السنوات الماضية من مشكلة الديون كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت تشكل لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذلك برزت الحاجة إلى دراسة مشكلة الدين العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقويم قدرة السلطات المالية لدول عينة الدراسة على تحقيق استدامة للدين العام، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث من معرفة حجم الدين العام لدول العينة وما انعكاساته على بعض المتغيرات الاقتصادية لتلك الدول من خلال قياس وتحليل مؤشرات الدين العام مستويات حجم الدين وهل أنه وصل إلى المستويات المقبولة أم أنه تجاوز الحدود الآمنة وهل وصل إلى مرحلة الخطر وماهي درجة الخطورة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدين العام يمارس تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات والقدرة الذاتية للاستيراد، ومدى التأثير السلبي لزيادة حجم الدين العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ضوء استمرار الأزمة المالية والعجز في الموازنات العامة لدول العينة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. توضيح أهم الأسباب المؤدية للدين العام.
٢. التعرف على الآثار الناتجة عن الدين العام وآثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية.

٣. تحليل وتقدير أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دول العينة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) باستخدام القياس الكمي وذلك باستخدام نموذج بانل.

المبحث الاول: هيكل الدين العام جدلية المفهوم والاسباب والعوامل

١-١. مفهوم الدين العام: في ادبيات الفكر الاقتصادي المالي ظهرت العديد من التعريفات للدين العام فقد عرف الدين العام على أنه تلك المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع من قبل الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضماناً للالتزامات الافراد والمؤسسات الخاصة (صادق، وآخرون، ١٩٨٦: ٢٥١).

وقد عُرف أيضاً: أنه رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد التزاماتها المالية المترتبة عليها ضمن جدول زمني محدد (Dippelsman, 2012: 4)، وفي تعريف البنك الدولي: يؤكد على مبدأ شمولية الدين ويعرفه بأنه كامل الرصيد للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت وأن هذه الالتزامات مستحقة واجبة الدفع في تاريخ معين ولذلك فإنه يشمل الدين الداخلي والدين الخارجي كإيداعات العملة أو الودائع النقدية والاوراق المالية عدى الأسهم. فأن البنك الدولي في تعريفه أكد على الدين الخارجي الذي هو دين عام طويل الأجل والمضمون من قبل الحكومة. (www.data.albaunkaldawli.org)

وعرف صندوق النقد الدولي الدين العام لدولة ما بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد إي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين. (عبد الحفيظ، ١٩٩٨: ١٤٢)

١-٢. أسباب لجوء الحكومات الى الدين العام: أن أزمة الديون ترجع الى استمرار لجوء الحكومات الى الاستدانة وخصوصاً الاقتراض من الخارج لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها وترجع أسباب أزمة الدين الى أسباب محلية تعاني منها الدول المدينة وإلى أسباب خارجية نتيجة الركود الاقتصادي الذي احاط بالدول الرأسمالية والذي أثر بشكل كبير على اقتصادات الدول النامية نظراً لامتداد فترة الركود والازمات المالية التي عصفت باقتصادات الدول المتقدمة فضلاً عن اتباع الدول المتقدمة لسياسات انتمائية متشددة من خلال رفع سعر الفائدة لمواجهة الضغوط التضخمية وفيما يأتي توضيح لأهم الأسباب التي ادت الى تفاقم مشكلة أزمة الدين العام:

١-٢-١. الأسباب الداخلية لتفاقم مشكلة الدين العام (شاهين، ٢٠١٢: ٣٤) (زكي، ١٩٨٧: ١٢٢)

١. انخفاض حجم المدخرات المحلية.

٢. سوء ادارة الدين.

٣. العجز في حساب ميزان المدفوعات.

٤. التضخم وتدهور اسعار الصرف.

٥. قصور او غياب السياسات السليمة لعملية التنمية.

٦. ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج.

١-٢-٢. الأسباب الخارجية ومسؤولية الدائنين: (ابو حصيرة، ٢٠١٥: ٤٣)

نتناول هنا مسؤولية الدائنين التي ادت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية للبلدان خلال جملة من الاسباب التي يمكن أن نصنفها ضمن الاسباب الخارجية التي تقف وراء تفاقم وانفجار أزمة

- الدين الخارجي لدول العالم الثالث التي ادت الى زيادة حجم الدين الخارجي لتلك الدول ومن هذه الاسباب التي ساهمت بشكل مباشر في ازمة الدين العام هي:
١. ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية.
٢. تدهور شروط التبادل التجاري.
٣. آثار الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي.
٤. التغيرات في اسعار النفط العالمية.

١-٣. أثر الدين العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية: أن الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي له آثار على أداء الاقتصاد وعلى الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فإذا كانت الدولة غير قادرة على سداد هذا الدين وعدم قدرتها على تحمل اعباء الديون فإن ذلك سيؤدي الى مصاعب اقتصادية وهذا الأمر يتطلب أن تتوفر معلومات عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية للبلد المدين وحجم الإيرادات المالية وكذلك الالتزامات المحلية والخارجية مما يتطلب دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على سياسة الدين العام، إذ أن العلاقة بين هذه العوامل هي التي تحدد قدرة الدولة في الحصول على القروض ومن هذه العوامل المؤثرة في سياسة الدين العام هي:

١-٣-١. أثر الدين العام في المؤسسات المالية والمصرفية: إن الاسواق المالية تهنيء الاموال اللازمة للإقراض وذلك من خلال استخدام الاسهم والسندات والتي تُعتبر إحدى أدوات هذه الاسواق واستخدامها لتهيئة الأموال اللازمة للاقتراض الطويل الأجل، وأن لجوء الدولة الى الاقتراض من المؤسسات المالية يُعد دالة لتطور اسواق المال من خلال عرض السندات والطلب عليها والذي يتوقف بالدرجة الاساس على ما يحتفظ به القطاع الخاص من ادخارات وعلى تطور الاسواق المالية وما يتمتع به الجمهور من وعي مصرفي فضلاً عن درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي السائد في ذلك البلد (علي، ٢٠٠٢: ٢٠)، أن عملية الاقتراض من المؤسسات المالية ومن الجمهور خالية من التأثيرات التوسعية على عرض النقد في التداول وأثره التضخمي عند عملية الاقتراض، اما بالنسبة الى الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وهي البنوك المركزية والبنوك التجارية لمواجهة العجز المالي فإن هذا الاقتراض من المؤسسات المصرفية له آثار انكماشية وآثار توسعية فإن الدولة عندما تلجأ الى الاقتراض من هذه المؤسسات يؤدي الى تقليص الائتمان المقدم الى القطاع الخاص فيكون له أثر انكماش، أما الاستدانة من البنوك التجارية يكون حسب الوضع النقدي لتلك المصارف فإذا كان هناك فائض في الاحتياطيات لدى هذه المصارف تسد حاجتها الى الاموال دون الحاجة الى تقليص القروض المقدمة الى القطاع الخاص ففي هذه الحالة فإن الاقتراض من تلك المصارف يكون له أثر توسعي على عرض النقود (Rudiqer, 1998: 181).

١-٣-٢. أثر الدين العام على التضخم والركود: يمارس الدين العام دوراً مهماً في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة بين التضخم والركود في الاقتصاد، لذلك فإن اعتماد الدول النامية على الاقتراض من البنك المركزي ومن المؤسسات المالية المصرفية الاخرى لتمويل نفقاتها وسد العجز في الموازنات العامة ادى ذلك الى تزايد معدلات التضخم بصورة واضحة في البلدان النامية على عكس البلدان المتقدمة فإن العلاقة بين الاقتراض الحكومي من البنك المركزي والتضخم تكاد تكون ضعيفة وذلك لمرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة فضلاً عن تطور المؤسسات المالية والمصرفية الأمر الذي يُمكن الحكومة الاقتراض من المؤسسات المالية وكذلك من الجمهور إذ يمكن تحويل الاصول المالية الى قيم نقدية بسرعة، أما في حالة الركود الاقتصادي

اذ ينخفض الطلب الاستهلاكي وكذلك الاستثمار مما يؤدي الى تعطل الجهاز الإنتاجي وانتشار البطالة وانخفاض حجم الدخل، لذلك دعت الضرورة أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعلي الى مستوى التشغيل الكامل من خلال تخفيض حجم الضرائب المفروضة على ارباح الاستثمارات من أجل رفع الميل للاستثمار، أو عن طريق زيادة الأنفاق الحكومي الممول بالإصدار النقدي الجديد ولتجنب الآثار الضارة للكساد يُمكن للدولة أن تقوم في فترة الانتعاش بسداد ديونها قبل أن يحل موعد الاستحقاق لكي تستخدم هذه الاموال فيما بعد بتمويل الدين، ففي حالة الركود الاقتصادي ينتج عنه انكماش للدخل القومي فتتخفف الإيرادات العامة وتزداد النفقات فيحدث عجز في الموازنة العامة للدولة وأن هذا العجز يمكن قبوله بصورة مؤقتة ولمدة قصيرة اذا تم ضمن سياسة مالية محددة ومرسومة تبعاً لتوازن الاقتصاد ككل، لذلك فإن الدولة من أجل تغطية العجز في موازنتها تلجأ الى الاقتراض من الخارج وتستخدم هذه الاموال في زيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم الاستخدام فتزداد الدخل مما يقود الى زيادة في الطلب الكلي وبالتالي تحسين النشاط الاقتصادي وعودته الى حالة التوازن، وقد اثبتت الظروف والازمات الاقتصادية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل احداث التوازن وذلك من خلال استخدام حزمة من السياسات والاجراءات ومنها سياسة الدين العام والتي يمكن توجيه الأنفاق في احداث الآثار المرغوبة في جانب الطلب (العلي، ٢٠٠٢: ٣٠٢).

٣-٣-١. أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي: يُعد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقياس كلي للأداء الاقتصادي للدولة، كما أن الدائنين يستخدمونه كمؤشر هام لقياس القدرة المالية للدولة المدينة، اذ يمكن معرفة مقدار اعتماد الدولة على الديون الخارجية في تمويل الاحتياجات الأساسية الخاصة بالاستهلاك والاستثمار من خلال مؤشر نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعطي مؤشراً عن الطاقة الاقتصادية للدولة الحالية والمستقبلية، على خدمة ديونها الخارجية، ولذلك فإنه من المتوقع أن ترتفع القدرة المالية للدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن إنتاجية القروض يجب أن تنعكس على معدل النمو الاقتصادي (زكي، ١٩٨٧، ١٤٩)، وفي حالة زيادة هذه النسبة عن المعدل الطبيعي، فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والاستهلاك أو انخفاض قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه قروضها، ومن المعلوم إن نمو الناتج القومي بمعدلات مرتفعة يتطلب ارتفاع معدلات الاستثمار، وتتطلب هذه المعدلات المرتفعة من الاستثمار مزيداً من الموارد المالية التي ربما تتجاوز الموارد المحلية المتاحة، مما يحتم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأعباء المترتبة للإيفاء بالتزامات الدولة اتجاه دائنيها، وكذلك إن زيادة نسبة مدفوعات خدمة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي يعني زيادة التسرب من تيار الدخل والناتج القوميين، أو خسارة جانب كبير من الفائض الاقتصادي لمصلحة الدائنين، وبالتالي يضعف من قدرة الاقتصاد القومي على الادخار والاستثمار وعدم زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، لذلك لا نستطيع الحكم على أن ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي هو إشارة خطيرة عن وضع أو مستوى القدرة المالية للدولة، لأنه إذا تم استخدام الأموال المقترضة من الخارج في مشروعات اقتصادية و كان الناتج الحدي لرأس المال المقترض أكبر من أسعار الفائدة على تلك الأموال فإن تلك الديون سوف تساهم في زيادة الإنتاجية للاقتصاد ككل وبالتالي زيادة القدرة التصديرية (patillo, 2003)، اذ يتوقف هذا التأثير على

الكيفية التي يتم بها استخدام تلك الديون فإذا أحسن استخدامها وتوجيهها نحو استيراد السلع الرأسمالية لخدمة المشاريع الاقتصادية التنموية فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستوى الاستخدام مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي، أما إذا وجهت تلك الديون إلى استيراد سلع استهلاكية، قد تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد القومي إذ أن هذه الأموال التي حصلت عليها الدولة من الخارج عن طريق الاقتراض لن تؤدي إلى أي زيادة في الطاقة الانتاجية بل إنه سوف يؤدي إلى تحويل جزء من الناتج المحلي إلى الدولة المقرضة لسداد اعباء خدمة الدين مما يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني (شهاب، ٢٠٠٤: ٧٦)، بمعنى أن الديون الخارجية تؤثر على البلد من خلال ما يتم اقتطاعه من الناتج المحلي للبلاد لتغطية الأعباء السنوية المتمثلة بالإقساط والفوائد والتي تشكل ضغطاً على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية ويزداد الموقف حرجاً عندما يزداد النمو في المبالغ المقطوعة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

١-٣-٤. أثر عبء خدمة الدين العام في القدرة الذاتية على الاستيراد: إنَّ زيادة المبالغ المخصصة لخدمة الدين العام الخارجي تؤثر بشكل واضح على الدول المدينة في تمويل استيراداتها وتعتمد القدرة الذاتية على الاستيراد على عاملين رئيسيين: (زكي، ١٩٩٠: ١٣٠-١٣٢)

١. مقدار ما يحصل عليه البلد من عملات أجنبية لقاء ما يصدره للعالم الخارجي من سلع وخدمات وذلك بعد دفع الالتزامات الخارجية المستحقة على هذا البلد.

٢. القوة الشرائية لوحدة الصادرات في السوق العالمية وهي تعتمد بالدرجة الأساس على العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات.

وعليه يمكن قياس القدرة الذاتية على الاستيراد من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$Ci = \frac{(X+F)-(D+P)}{Bi} \dots\dots (1)$$

Ci = القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الاستيراد.

X = حصة الصادرات.

F = مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية.

D = مدفوعات خدمة الدين الخارجي.

P = تحويلات الأرباح الخارجية.

Bi = الرقم القياسي لأسعار الواردات (سعر الوحدة من الواردات).

وتشير هذه المعادلة إلى القدرة الكلية للاقتصاد الوطني والتي تزداد بزيادة حصة صادراتها ومقدار حجم العملات الأجنبية المتوفرة كما هو واضح في البسط، وكذلك مستوى أسعار الاستيرادات كما موضح في المقام فإذا كان مقدار البسط أكبر من المقام دل ذلك على قدرة البلد على الاستيراد أكبر وانخفاض في كل من خدمة الدين الخارجي والأرباح والعوائد الاستثمارية الأجنبية المتأتية من الخارج وانخفاض أسعار استيراداتها غير أن هذه القدرة تنخفض كلما تغيرت تلك الظروف بشكل عكسي كأن تنخفض حصة صادراتها وترتفع خدمة الدين بشكل كبير، إذ من الملاحظ إنَّ هناك عوامل عديدة تؤثر بشكل أو بآخر على القدرة الذاتية للاستيراد منها حجم الصادرات والعائد المتوقع منها وكلفة السلع المستوردة فضلاً عن خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدولة المدينة وتؤثر هذه الأعباء سلباً على إمكانية تنمية الموارد الذاتية بسبب استنزافها

للعملات الأجنبية المتوفرة للبلد، وان اضعاف قدرة البلد على الاستيراد يؤثر سلباً على مستويات الاستهلاك والانتاج واستثمار ونظراً لارتباط هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الثلاثة بحدود معينة بالاستيراد وبالتالي فإن الضغط على الاستيراد سيؤثر سلباً على الاقتصاد القومي وخطط التنمية الاقتصادية (جنوحات، ٢٠٠٦: ١١٨)، وكان هذا التأثير كبيراً في الدول المثقلة بالديون، فهذه الدول تعاني من صعوبات كبيرة بمدفوعات أعباء ديونها الخارجية التي تأثرت بها هياكلها الإنتاجية اللازمة لتعزيز قدراتها على إنتاج سلع وخدمات للتصدير وعلى خلق بدائل للواردات.

١-٣-٥. أثر الدين العام على الاستثمار: أن الهدف الأساسي من اللجوء الى الدين الخارجي هو من أجل تمويل الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والكيفية التي تستخدم فيها تلك الاموال في تمويل المشاريع الاستثمارية الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين وان قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد اعباء خدمة الدين تتوقف على مقدار تلك الطاقة من خلال زيادة معدل العائد الضروري والذي يكفي لسداد اعباء الديون المترتبة عليه، قد يكون المشروع الاستثماري يحقق ارباحاً الا أن شروط الاقتراض قد لا تكون ملائمة لأن تزايد الاعتماد على الاقتراض القصير الاجل من البنوك التجارية وبأسعار فائدة مرتفعة من شأنه أن يكلف المشاريع الإنتاجية تكاليف باهظة تؤثر في ربحيتها، اذ إن الديون الخارجية تؤثر على الاستثمار من خلال عاملين الاول هو زيادة الاعتماد على الدين الخارجي والثاني القيود على التمويل (جنوحات، ٢٠٠٦: ١١٤) وقد أثبتت دراسة قام بها عدد من خبراء صندوق النقد الدولي حول تأثير الديون الخارجية على الاستثمار أن معظم الدول المدينة تعاني من صعوبات في خدمة الدين اذ انخفضت فيها معدلات الاستثمار بشكل كبير وتبين حصول انخفاض معدل الاستثمار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي وقد رافق هذا الانخفاض في الاستثمار انخفاض كل من القدرة على خدمة الديون وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى (عمر، ٢٠٠٠: ١٢) ومن هنا يمكن القول أن زيادة حجم المديونية وأعبائها يؤثر بشكل رئيسي على الاستثمار. ويمكن أيضاً تشخيص آثار المديونية الخارجية على الاستثمار وعلى الخطط الإنمائية من خلال الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.

المبحث الثاني: أثر هيكل الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول عينة الدراسة

عندما تكون الدول غير قادرة على توفير التمويل اللازم للقيام بعملية التنمية الاقتصادية المطلوبة وعند تراجع معدلات الادخار والاستثمار وانخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع كل من معدلات الاستهلاك والاستيراد عندها يصبح الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي احد الخيارات المفتوحة امام البلدان من أجل تحقيق اهدافها التنموية، ونتيجة لعدم وجود استراتيجية واضحة للاقتراض وزيادة حجم الديون الخارجية، وتفاقم الاعباء الناشئة عن تلك الديون لذا برزت الحاجة الى معرفة الآثار التي تحدثها تلك الديون في الاقتصاد القومي من خلال تأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها:

١-٢. أثر الدين العام الداخلي على الاستثمار: الدراسة والبحث في الآثار التي تنجم عن الدين الداخلي في الاستثمار وما له من اهمية في بناء خطط التنمية يُعد امراً مهماً وضرورياً عند وضع

الخطط والبرامج التي تهتم بمشكلة سياسة الدين العام الداخلي وعلاقته بعملية التنمية الاقتصادية والذي يتمثل في حجم الاستثمارات التي تنفذها الدولة عن طريق القروض لبناء وتقوية مشروعات القاعدة الاقتصادية الوطنية، وكذلك دراسة الآثار الناجمة عن تلك الديون التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية في الدول عينة البحث ومن خلال تلك الدراسة يمكن التنبؤ بأزمات الدين العام المحتملة والاستعداد لها واتخاذ الاجراءات لتفادي حدوث الازمة.

ومن خلال الجدول (١) يمكن توضيح ثقل عبء الدين العام الداخلي وأثره في الاستثمار للدول عينة الدراسة، اذ نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي وكذلك يظهر هذا الأثر بشكل جلي من خلال الاعسار في سداد الدين وباستخدام نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي والذي تم ذكره آنفاً اذ تبين ارتفاع هذه النسبة في الدول عينة الدراسة الامر الذي يؤثر على الاستثمار من خلال استخدام الموارد لخدمة الدين العام ومما يجعل الاستثمار الحكومي يزاحم الاستثمار الخاص والذي يعرف (بأثر المزاحمة) اذ أن القطاع الخاص تحمل الجزء الاكبر من المساهمة في الخطة الاستثمارية ويمولها هذا القطاع من موارده الذاتية ومن الادخارات الموجودة في المجتمع هذا من جانب ومن جانب اخر فان زيادة خدمة الدين قد تؤدي الى زيادة كبيرة في حجم الضرائب لسداد اعباء الدين مما يدفع الكيانات الاقتصادية المحلية لتحويل رؤوس اموالهم للخارج بدلاً من ادخارها محلياً مما يؤثر سلباً على الاستثمار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يخفى بان معدلات أعباء خدمة الدين المرتفعة تنقص الموارد المحلية المتاحة وتستحوذ على جزء كبير من المدخرات المحلية بدلاً من أن توجه الى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي زيادة حجم الطاقة الانتاجية، ومما سبق تتمثل الآثار الناتجة عن ثقل اعباء الدين على الاستثمار في الدول عينة الدراسة من خلال انخفاض نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يتبين من خلال الجدول (١) اذا تراجعت هذه النسبة في الاردن لتبلغ (١٧,٢%) عام (٢٠١٧) مقارنة بـ (٢٧,١%) عام (٢٠٠٤) أما في لبنان ايضاً تراجعت حصة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (٢١,٧%) عام (٢٠١٧) مقارنة بـ (٢٨,٧%) عام (٢٠٠٤) وكذلك تراجعت هذه النسبة في مصر خلال مدة الدراسة لتبلغ حوالي (١٥,٣%) عام (٢٠١٧) مقارنة بـ (١٦,٧%) عام (٢٠٠٤). أما في اليمن فإن هذه النسبة قد تراجعت ايضاً خلال مدة الدراسة إذا بلغت (٩,٨%) عام (٢٠١٧) مقارنة بـ (١٨,٩%) عام (٢٠٠٤). رجع سبب هذا الانخفاض في نسب اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة في دول العينة الى انخفاض حجم الايرادات وانخفاض الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير خاصة في ظل الظروف التي شهدتها بعض دول العينة اذ تأثرت حصة الادخارات، بل اتجهت بعض الحكومات والشركات والافراد لمواجهة تراجع العوائد والدخول وذلك بالسحب من المدخرات السابقة أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الانفاق والاستهلاك ولو بحدّها الأدنى، وايضاً جاء هذا التراجع نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية من جهة وتراجع تدفق الاستثمارات الخاصة بسبب الازمات الداخلية في تلك الدول من جهة اخرى.

الجدول (١): اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، (مليار دولار)

السنة	الأردن			لبنان			مصر			اليمن		
	اجمالي الاستثمار	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي %	اجمالي الاستثمار	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي %	اجمالي الاستثمار	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي %	اجمالي الاستثمار	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٤	٣,١٢٤	١١,٣٩٨	٢٧,١	٦,٢٤١	٢١,٧٦٨	٢٨,٧	١٣,٠٤٤	٧٨,٥٠٥	١٦,٧	٢,٦٢١	١٣,٨١١	١٨,٩
٢٠٠٥	٣,٤٨٤	١٢,٧١١	٢٧,٥	٥,٧١٠	٢٢,٠٥٠	٢٥,٩	١٥,٧٨٦	٨٩,١٧١	١٧,٨	٣,٥٦٨	١٦,٣٠٩	٢١,٩
٢٠٠٦	٢,٩٧٤	١٤,١٠١	٢١,١	٥,٦٣٨	٢٢,٧٦٥	٢٤,٨	٢٠,١١١	١٠٧,٣٧٨	١٨,٨	٣,١٢٦	١٩,٠٨٢	١٦,٤
٢٠٠٧	٣,٠٦٨	١٥,٨٣٣	٢٥,٧	٦,٢٣٤	٢٤,٦٠٩	٢٥,٤	٢٧,١٨٤	١٢٧,٩٩٤	٢١,٣	٣,٦٩٢	٢١,١٥٠	١٧,٥
٢٠٠٨	٦,٩٨٥	٢١,٢٣١	٣٧,٦	٨,٥٦٥	٢٩,٦٢٠	٢٩,٠	٣٦,١٩٤	١٦٢,٦٤٠	٢٢,٣	٦,٩٤٧	٢٨,٧٠٨	٢٤,٩
٢٠٠٩	٨,٥٣٤	٢٣,٨٥٣	٣٥,٧	٩,٦٣٣	٣٣,٤٧٠	٢٨,٨	٣٦,١٧٣	١٨٧,٨٤٨	١٩,٣	٥,٠٧٦	٢٨,١٢٥	١٨,٠
٢٠١٠	٦,٨٢٨	٢٦,٤٦٣	٢٥,٩	١٢,٥٢٤	٣٧,١٢٤	٣٣,٨	٤٢,٥٨٨	٢١٨,٣٨٧	١٩,٥	٦,٥٢٧	٢٩,٢٩٨	٢٢,٢
٢٠١١	٧,٦٣٦	٢٨,٨٨١	٢٦,٥	١٣,٧٧٢	٤٠,٠٩٤	٣٤,٤	٤٠,٢٧١	٢٣٥,٤٦٤	١٧,٢	٦,١١٦	٣١,٤٠٧	١٩,٥
٢٠١٢	٨,٦١٨	٣٠,٩٨١	٢٧,٩	١٤,٥١٢	٤٢,٩٠٩	٣٣,٩	٤٢,٩٥٢	٢٥٦,٦٦٩	١٦,٨	٨,١٠١	٣٢,٩١٥	٢٤,٧
٢٠١٣	٨,٤٣٤	٣٣,٦٤١	٢٥,١	١٤,٨٧٩	٤٥,١١٦	٣٣,٠	٣٨,٤٨٩	٢٧١,٤٤٣	١٤,٢	٦,٥٣٣	٣٥,٩٥٥	١٨,٢
٢٠١٤	٨,٦٠٤	٣٥,٨٧٧	٢٤,٠	١٣,٨٥٩	٤٩,٥٨٢	٢٨,٠	٤٠,٢٨١	٢٨٦,٧٦٦	١٤,١	٤,١٧١	٣٨,٠١٢	١١,٠
٢٠١٥	٦,٩٠١	٣٧,٥٧٠	١٨,٤	١٢,٩٥٩	٤٦,٥٠٠	٢٧,٩	٤٧,٧٣٦	٣٣٢,١٦٢	١٤,٢	١,٣٨٨	٢٤,٠٤١	٥,٨
٢٠١٦	٦,١٩٨	٣٨,٧٠٩	١٦,٠	١٠,٤٧٨	٥٠,٧٢٣	٢٠,٧	٤٠,٣٤٣	٢٦٨,١٢٢	١٥,١	٨٥٤	٢٤,٦٩٨	٣,٤
٢٠١٧	٦,٨٩٥	٤٠,١٢٥	١٧,٢	١١,١٨١	٥٢,٧٢٢	٢١,٣	٢٩,٧٤٢	١٩٤,٧٢٥	١٥,٣	١,٨٢٦	١٨,٧٥٣	٩,٨

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٧) اعداد مختلفة.

٢-٢. أثر عبء خدمة الدين العام الخارجي في القدرة الذاتية على الاستيراد: في هذا المجال يمكن الكشف عن أثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على القدرة الذاتية للاستيراد في اقتصادات دول العينة من خلال اجمالي مؤشر نسبة هذه المدفوعات الى اجمالي الاستيرادات لدول العينة بافتراض أن ذلك سوف يرشدنا الى النسبة التي تتمكن الدولة من أن ترفع من قدرتها الاستيرادية اذا لم تخصص تلك المبالغ لخدمة الدين من الارقام المعطاة في الجدول (٢) يتبين أن هذه النسبة مرتفعة اذ بلغت نسبة خدمة الدين الى اجمالي الاستيرادات في الاردن نحو (٨,٥%) عام (٢٠٠٤) من قيمة مستورداتها لتصل الى (١٤,٦%) عام (٢٠١٧)، وفي لبنان بلغت هذه النسبة (٤١,٦%) عام (٢٠٠٤) لتصل الى (٢١,٦%) عام (٢٠١٧)، اما في مصر فقد بلغت هذه النسبة (٨,٥%) عام (٢٠١٧) مقارنة بـ (١٢,٦%) عام (٢٠٠٤)، وفي اليمن بلغت هذه النسبة (٤,١%) عام (٢٠١٧) مقارنة بـ (٦,٤%) عام (٢٠٠٤)، لهذا نلاحظ تزايد المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية لدول عينة الدراسة والذي أثر بشكل واضح على القدرة الذاتية لهذه الدول على تمويل وارداتها ويقصد بالقدرة الذاتية، مدى كفاية موارد البلد المتاحة من النقد الأجنبي التي تحصل عليها

من مصادرها الوطنية المختلفة مع استبعاد القروض والتحويلات الخارجية في تمويل وارداتها المختلفة، وان هذا الوضع يوحي انه باستطاعة تلك الدول زيادة استيراداتها بنفس مقدار تلك المبالغ الموجهة لخدمة تلك الديون في حالة عدم وجودها، اذ أن الاعباء الضخمة لتلك الديون بدأت تستنفذ الجزء الأكبر من حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي والذي هو اصلاً في تناقص مستمر مما يؤثر بشكل واضح في قدرة هذه الدول على تمويل استيراداتها لأنه كلما زادت اعباء خدمة الدين العام الخارجي والاموال المحولة الى الخارج على شكل اقساط الدين وفوائده كلما ادى ذلك الى انخفاض القدرة الاستيرادية لتلك الدول، والذي يتمثل في اقتطاع جزء من الدخل القومي والذي كان بالإمكان توظيفه في تمويل مشاريع تعود بالنفع على الاقتصاد القومي.

الجدول (٢): خدمة الدين العام الى الاستيرادات

السنة	الأردن			لبنان			مصر			اليمن	
	اجمالي خدمة الدين	الواردات الاجمالية	نسبة خدمة الدين الى اجمالي الواردات %	اجمالي خدمة الدين	الواردات الاجمالية	نسبة خدمة الدين الى اجمالي الواردات %	اجمالي خدمة الدين	الواردات الاجمالية	نسبة خدمة الدين الى اجمالي الواردات %	الواردات	نسبة خدمة الدين الى اجمالي الواردات %
٢٠٠٤	٦٩٣	٨,١٧٨	٨,٥	٣,٩٠٨	٩,٣٩٧	٤١,٦	٢,٧٠٣	٢١,٥٠٥	١٢,٦	٣,٩٨٦	٦,٤
٢٠٠٥	٥٩٤	١٠,٤٩٧	٥,٧	٣,١٣٨	٩,٣٣٩	٣٣,٧	٣,١١١	٢٧,٣٥٨	١١,٤	٥,٣٨٠	٣,٩
٢٠٠٦	٦٢٧	١١,٥٤٨	٥,٥	٤,١٤٥	٩,٣٩٧	٤٤,٢	٣,٤٨٦	٣٣,٢٧٠	١٠,٥	٦,٠٧٣	٣,٨
٢٠٠٧	٦٧٣	١٣,٧١٢	٥,٠	٤,٠٤٤	١١,٨١٥	٣٤,٢	٢,٤٢٢	٤٥,٢٥٥	٥,٤	٨,٥١٤	٣,٢
٢٠٠٨	٢,٧٧٦	١٧,٠١١	١٦,٤	٤,٢٤٠	١٦,١٣٦	٢٦,٣	٣,٠٩٩	٥٦,٦٢٥	٥,٥	١٠,٤٥١	٢,٧
٢٠٠٩	٥٥١	١٤,٢٥٦	٣,٩	٤,٤٤٣	١٦,٢٤٢	٢٧,٤	٢,٦٥٩	٤٥,٢١٠	٥,٩	٩,١٧٨	٢,٨
٢٠١٠	٦٣٣	١٥,٥٨٦	٤,١	٤,١٨٨	١٧,٩٦٤	٢٣,٤	٢,٧٤٦	٥٤,٢١٠	٥,١	٩,٢١٢	٢,٨
٢٠١١	٧٣٠	١٨,٩٥٧	٣,٩	٥,١٩٦	٢٠,١٨٥	٢٥,٨	٢,٩٧٢	٦٣,٧٨٩	٤,٧	٥,٦٦٥	٤,٩
٢٠١٢	٧٨٦	٢٠,٧٨١	٣,٨	٣,٧٩٣	٢١,٢٨٦	١٧,٩	٢,٩٩٣	٧٣,٥٥٢	٤,١	١٠,٥٢٤	٢,٥
٢٠١٣	٨٤٣	٢٢,٠٩٨	٣,٩	٣,١٥٩	٢١,٢٢٨	١٤,٩	٣,٠٧٥	٧٠,٧٢٣	٤,٤	١٢,٤٢٠	٢,٢
٢٠١٤	١,٢٧٦	٢٢,٩٦٢	٥,٦	٣,٩٥١	٢٠,٤٩٤	١٩,٣	٥,٧١٢	٧٥,٠٨٩	٧,٧	١٥,٤٤٥	٢,٤
٢٠١٥	٢,٠٥٩	٢٠,٥٠٤	١٠,١	٣,٩٥٢	١٨,٠٦٩	٢١,٩	٤,٦٢٨	٧٣,٧٦٠	٦,٣	٨,٩٠٠	٤,٠
٢٠١٦	٢,٢٥٢	١٩,٣٥٢	١٣,٢	٤,٣٥٣	١٨,٧٠٥	٢٣,٣	٥,٥٨٣	٧٠,٣٣٧	٨,٠	٩,٨٧٣	٣,١
٢٠١٧	٢,٩٨٦	٢٠,٥٢٧	١٤,٦	٤,٩٨٢	٢٣,١٢١	٢١,٦	٥,٥٩٨	٦٦,١٩١	٨,٥	٧,١٠٠	٤,١

المصدر: الجدول من عمل الباحثان اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٧) اعداد مختلفة.

٢-٣. أثر الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي: يُعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة المديونية حيث تظهر قدرة الحكومة على السداد اذ حددت هذه النسبة من قبل الهيئات على ان لا تتجاوز (٦٠%)، وفي هذا الصدد قد اظهرت البيانات المتاحة من خلال الجدول (٣) زيادة الدين العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في كل دول العينة خلال مدة الدراسة، اذ بلغت هذ النسبة في

الأردن (٩٢%) عام (٢٠٠٤) وان هذا المستوى ينذر بالخطر على الاقتصاد الأردني إذ تجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها (٦٠%)، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت بعد عام (٢٠٠٤) ولتستمر بالانخفاض لتصل عام (٢٠٠٨) إلى (٦٢,٣%) إلا أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لازالت عند مستويات الخطر إذ شهد الأردن بعد عام (٢٠٠٨) تغير في تركيبة الدين العام (الداخلي-الخارجي) إذ كان هناك ارتفاعاً، إذ قفزت هذه النسبة بصورة ملحوظة لتصل في عام (٢٠١٧) إلى (٩١%) من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة جداً خطيرة إذ تجاوزت الحدود الآمنة للدين العام وهذا يعني ارتفاع عبء حجم الدين وعدم القدرة على السداد الديون.

أما في لبنان فأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ مستويات مرتفعة جداً إذ أن هذه النسبة في عام (٢٠٠٤) وصلت إلى (١٦٦,١%) وشكلت أعلى نسبة في دول العينة، واستمر حجم الدين العام بالارتفاع حتى عام (٢٠٠٧) إذ بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٦٩,٤%) وهذه النسبة تنذر بالخطر الشديد على الاقتصاد اللبناني إذ أنها تجاوزت الحدود الآمنة بشكل كبير ولم تشهد هذه النسبة أي تحسن إذ أن انخفاضها كان بشكل متذبذب وبسيط وبقيت هذه النسبة في دائرة الخطر ولتصل نسبته إلى (١٥٠,٦%) عام (٢٠١٧) وهو واحد من أعلى المعدلات في دول العينة.

أما في مصر تشير بيانات الجدول إلى تفاقم حجم الدين العام وتزايد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتغطي ما نسبته (١٢٩,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠٠٤)، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت لتصل عام (٢٠١١) إلى (٨٨%) مقارنة بعام (٢٠٠٤) الذي كانت نسبته (١٢٩,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن الاقتصاد المصري لازال في مرحلة الأزمة أو الخطر إذ أن نسبة الدين قد تجاوزت (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ومن الملاحظ أن هذه النسبة شهدت تزايد خلال مدة الدراسة واستمر حجم الدين العام في الارتفاع لتبلغ مستويات حرجية جداً إذ بلغ إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠١٧) ما نسبته (١٤١,٢%) إن هذه النسبة المرتفعة قد تجاوز فيه حجم الدين العام الناتج المحلي الإجمالي حاجز (١٠٠%) مما يدل على خطورة الوضع الاقتصادي في مصر وتجاوزه الحدود الآمنة للدين العام وانها دخلت دائرة الخطر، مما يؤدي بالحكومة المصرية إلى مزيد من الاقتراض الخارجي.

أما اليمن فقد شهد أيضاً ارتفاعاً في حجم الدين العام (٢٠٠٤) إذ بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٥,٧%) واستمر حجم الدين العام بالارتفاع في اليمن خلال مدة الدراسة، لتصل نسبته (١٠٣,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠١٧) ويتضح أن الدين العام في اليمن قد حقق هو أيضاً نسب مرتفعة إذ أنها الحدود الآمنة المتعارف عليها وهي نسبة (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤشر مدى الخطورة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني.

الجدول (٣): الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

السنة	الأردن			لبنان			مصر			اليمن	
	الاجمالي الدين مليون \$	الناتج المحلي الاجمالي مليار \$	نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي %	الاجمالي الدين مليار \$	الناتج المحلي الاجمالي مليار \$	نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي %	الاجمالي الدين مليار \$	الناتج المحلي الاجمالي مليار \$	نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي %	الاجمالي الدين مليون \$	الناتج المحلي الاجمالي مليار \$
٢٠٠٤	١٠,٤٧	١١,٣٩٨	٩٢,٠	٣٥,٦١٠	٢١,٧٦٨	١٦٦,١	١٠١,٤٦٦	٧٨,٥٠٥	١٢٩,٢	٦,٣٢٠	١٣,٨١١
٢٠٠٥	١٠,٦٠١	١٢,٧١١	٨٣,٣	٣٨,٥٠٦	٢٢,٠٥٠	١٧٤,٥	١١٨,٠٨٢	٨٩,١٧١	١٣٢,٢	٦,١٣٣	١٦,٣٠٩
٢٠٠٦	١١,٤٨٢	١٤,١٠١	٨١,٢	٤٠,٠٨٢	٢٢,٧٦٥	١٧٦,٠	١٣٢,١٣٨	١٠٧,٣٧٨	١٢٣,١	٦,٢٧٨	١٩,٠٨٢
٢٠٠٧	١٢,٦٢١	١٥,٨٣٣	٧٥,٦	٤١,٧٦٢	٢٤,٦٠٩	١٦٩,٤	١٤٥,٧٥٨	١٢٧,٩٩٤	١١٣,٨	٧,٥٩٨	٢١,١٥٠
٢٠٠٨	١٣,٢٥٠	٢١,٢٣١	٦٢,٣	٤٦,٧٧٦	٢٩,٦٢٠	١٥٧,٨	١٥٣,٠٩٦	١٦٢,٦٤٠	٩٤,١	٧,٩٠٣	٢٨,٧٠٨
٢٠٠٩	١٥,٤٥١	٢٣,٨٢٣	٦٤,٨	٥٠,٨٤٧	٣٣,٤٧٠	١٢٨,٠	١٨٤,٦٥٣	١٨٧,٨٤٨	٩٨,٢	١٠,٦٧٠	٢٨,١٢٨
٢٠١٠	١٧,٧٥٨	٢٦,٤٦٣	٦٧	٥٢,٢٩٣	٣٧,١٢٤	١٤٠,٨	٢٠١,١١٥	٢١٨,٣٨٧	٩٢,١	١٢,٠٥٤	٢٩,٢٩٨
٢٠١١	٢٠,٤١٩	٢٨,٨٨١	٧٠,٦	٥٣,٠٠٤	٤٠,٠٩٤	١٣٣,٢	٢٠٧,٣٥٣	٢٣٥,٤٦٤	٨٨	١٣,٥٥٠	٣١,٤٠٧
٢٠١٢	٢٤,٨٢٩	٣٠,٩٨١	٨٠,١	٥٧,٤١٦	٤٢,٩٠٩	١٣٣,٨	٢٤٥,٤٢٥	٢٥٦,٦٦٩	٩٥,٦	١٤,٤٦٢	٣٢,٩١٥
٢٠١٣	٢٢,١٤٦	٣٣,٦٤١	٨٦,٦	٦٣,١٩٦	٤٥,١١٦	١٤٠	٢٨٢,٢٢٨	٢٧١,٤٤٣	١٠٤,٠	١٩,٨٧١	٣٥,٩٥٥
٢٠١٤	٣١,٩٣٢	٣٥,٨٧٧	٨٨,٩	٦٦,٢٩٤	٤٩,٥٨٢	١٣٣,٦	٢٩٧,١٨٣	٢٨٦,٧٦٦	١٠٣,٩	٢٠,٥٤٩	٣٨,٠١٢
٢٠١٥	٣٥,٠٦٨	٣٧,٥٧٠	٨٩,٣	٦٩,٩٩٣	٤٦,٥٠٠	١٤٩,٧	٣١١,٣٢٧	٣٢٢,١٦٢	٩٣,٦	١٧,٥٠٢	٢٤,٠٤١
٢٠١٦	٣٦,٧٨٢	٣٨,٧٠٩	٩٦,١	٧٤,٥٨٠	٥٠,٧٢٣	١٤٧,٠	٣٢٦,٦٨٨	٢٦٨,١٢٢	١٢١,٩	١٥,٨٥٩	٢٤,٦٩٨
٢٠١٧	٣٦,٥٣٠	٤٠,١٢٥	٩١,٠	٧٩,٤٦٢	٥٢,٧٢٢	١٥٠,٦	٣٥١,٨٤٥	١٩٤,٧٢٥	١٤١,٢	١٩,٣٦٤	١٨,٧٥٣

المصدر: الجدول من عمل الباحثان اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠١٧-٢٠٠٤) اعداد مختلفة.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم

٣-١. النموذج العام للدراسة: تستخدم هذه الدراسة البيانات اللوحية (Panel Data) من أجل تقدير أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مختارة هي (الأردن، لبنان، مصر، اليمن) من أجل الكشف عن العلاقة بين هيكل الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وما يترتب عليها من آثار طويلة او قصيرة الأمد، وأن استخدام هذا النموذج جاء كونه يأخذ بالاعتبار بعدين وهما البعد المقطعي والبعد الزمني وبالتالي يحتوي على معلومات اضافية ضرورية لدقة التقدير لكل دولة العينة اذا يبين لنا هذا النموذج أن الدين العام قد يؤثر أو لا يؤثر في تلك المتغيرات، ولذلك كان لابد من أن نسلط الضوء على منهج ونماذج البانل (panel) المستخدمة.

٣-٢. مفهوم وأهمية البيانات اللوحية: قد اكتسبت نماذج البانل (panel) أهمية كبيرة في الفترة الاخيرة وخاصة في الدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بنظر الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في بيانات عينة الدراسة وان المقصود بالبيانات اللوحية: هي المشاهدات المقطعية مثل (الدول، السلع، والخدمات الخ...) والتي تكون خلال فترة زمنية معينة اي بمعنى دمج تلك البيانات مع الزمن في ان واحد، وبالتالي تحتوي على معلومات

إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير. فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية عندئذ تسمى البيانات اللوحية المتوازنة (Balanced Panel Data)، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر نكون بصدد بيانات بانل غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data). (Wooldridge, 2016: 756-768)

١. يتميز نموذج تحليل البانل بالعديد من الخصائص منها: (Blatagi, 2005: 4-7)
 ١. التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
 ٢. تتضمن البيانات اللوحية معلومات إضافية، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
 ٣. توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، وهي أيضاً تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها. ومن جهة أخرى يمكن من خلال البيانات اللوحية للربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
 ٤. تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة.
 ٥. تبرز أهمية استخدام البيانات اللوحية في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى (بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.
- في هذه الدراسة فإن نموذج البيانات اللوحية (Panel Data) سوف يأخذ تلك الاختلافات في دول العينة بالحسبان، كذلك يمكن الأخذ في الاعتبار الآثار الزمنية المشتركة بين دول العينة، التي تتغير عبر الزمن كالتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.
- ٣-٣. **توصيف النموذج القياسي:** أن عملية توصيف النموذج القياسي وتحديد النموذج تعد خطوة مهمة لبناء أي نموذج قياسي سواء كان هذا النموذج معادلة منفردة أو مجموعة من المعادلات ويعتمد على الظاهر الاقتصادية (Gajarati, 2003: 5) وفيما يتعلق بالدراسة تم الاعتماد على المتغيرات وفق النظرية الاقتصادية وهي:

أولاً. المتغيرات المستقلة وقد تم اختيار الدين العام (Do) والدين الداخلي (Di) ثانياً. المتغيرات التابعة هي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ الاستثمارات (M)؛ الاستثمار (TI). واعتماداً على توصيف النموذج القياسي وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة تم صياغة النموذج:

$$y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(3)$$

اذ أن:

- y_{it} : تمثل قيم الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t
- $B_0(i)$: تمثل قيمة التقاطع في المشاهدة i ، B_j : تمثل قيمة ميل خط الانحدار.
- $X_j(it)$: تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t
- ε_{it} : تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

٣-٤. النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

- يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي:
١. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model: PM)

٢. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model: FEM)

٣. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model: REM)

٣-٥. اختيار النموذج المناسب: اتضح مما سبق انه يوجد ثلاثة نماذج رئيسية للبيانات المقطعية لذا يجب اختيار أحد هذه النماذج عند القيام باختبار النماذج المقطعية وهناك طريقتين هما أولاً الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PM) وبين نموذج الآثار الثابتة (FEM): ويتم ذلك من خلال اختبار (F) المقيد بالصيغة التالية (الخنيسة، ٢٠١٥: ٣٤٧)

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(n-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(nT-n-K)} \dots\dots\dots (4)$$

اذ أن:

K: عدد المعلمات

REM: معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة

RPM: معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي

بعد ان نحصل على قيمة (f) المحسوبة يتم مقارنتها مع قيمة (F) الجدولية (F(α, N-1, NT-N-K) فإذا كانت قيمة (Cross-section Chi-squar) معنوية وان قيمة (f) المحسوبة اكبر من قيمة (F) الجدولية أو قيمة (p-value) أقل من أو تساوي (٠,٠٥) يتم رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1)، وفقاً لذلك فإن نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية ملائم للدراسة، اما اذا كانت قيمة (Cross-section Chi-squar) غير معنوية وأن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (f) الجدولية أو قيمة (p-value) اكبر من (٠,٠٥) عندئذ يتم قبول فرضية العدم (H0) ورفض البديلة (H1) اي أن نموذج الانحدار التجميعي (PM) هو الافضل للدراسة.

ثانياً الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية: تشير اساليب التحليل القياسي الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل بالنسبة للبيانات المقطعية اللوحية الا أنه لا يمكن معرفة اي من النموذجيين أفضل الا بعد استخدام اختبار (Hausman) وذلك لمعرفة اي من التأثيرات تعد الأكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نموذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية وإن اختبار (Hausman) يقوم على الفرضيات الآتية:

Ho: فرضية العدم والتي تنص عدم وجود علاقة للتأثيرات الثابتة على المتغيرات، وإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل.

H1: الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير أو ارتباط للتأثيرات الثابتة على المتغيرات وهو النموذج الافضل وإن نموذج التأثيرات العشوائية ليس هو النموذج المناسب وتكون صيغة اختبار (Hausman) كالآتي: (Verbeek, 2017: 394)

ويتم قبول الفرضيتين او رفضهما على اساس القيمة الاحتمالية (P.Value) عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من (١%) او (٥%) أو (١٠%) فأنا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة وبذلك يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل والذي يجب تقديره، أما عندما تكون القيمة الاحتمالية هي أكبر من (١%) أو (٥%) أو (١٠%) فأنا نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة وبذلك يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل والذي يجب تقديره (محمود وآخرون، ٢٠١٨: ١١٦).

٣-٦. قياس أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية: سيتم تقدير أثر هيكل الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك باستخدام نموذج البائل (Panal model) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج

الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية، وقد تم التوصل الى نتائج هذه النماذج بالاعتماد على برنامج (Eviews 10) وكما يأتي:

٣-٦-١. تقدير أثر الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة: يظهر الجدول (٤) تقدير هيكل الدين العام وأثره على الناتج المحلي الاجمالي لدول عينة الدراسة وهي اربعة دول فبلغ عدد المشاهدات (٧٠) مشاهدة تم استخدام نموذج البيانات المقطعية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية وبعد أن يتم تقدير النموذج بطرق البيانات اللوحية التي تم ذكرها يتم المفاضلة بين هذه الطرق الثلاث من اجل اختيار الطريقة الافضل ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتم استخدام اختبار (f) من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة والعشوائية لاختيار النموذج الملائم للتقدير من اجل استخدامه في تقدير اثر هيكل الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي واطهرت نتائج اختبار (F) وكما في الجدول (٤) أن القيمة الاحصائية (Statistic Chi Square) معنوية عند مستوى اقل من (٠,٠١) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) اي أن نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية هو الملائم في تقدير أثر هيكل الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي وتكون الخطوة الثانية هي الانتقال الى اختبار (Hausman Test) ومن الجدول (٤) أظهرت النتائج لاختبار (Hausman) أن القيمة الإحصائية (Statistic Chi Square) هي قيمة معنوية عند مستوى اقل من (0.05) لذلك نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) اي أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم لتقدير علاقة هيكل الدين العام بالناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال الجدول (٤) يبين نموذج التأثيرات الثابتة أن مؤشر الدين العام له أثر ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي، ويلاحظ من الجدول (٤) ان قيمة (R²) توضح أن (٧٨%) من التغيرات في الناتج المحلي تفسرها التغيرات في الدين العام، وان (٢٢%) من التغيرات الباقية تفسرها عوامل اخرى.

الجدول (٤): تقدير أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي

Sample: 2004-2017 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observation: 70												
Variable	Pooled regression model				Fixed effects model				Random effects model			
	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.
Constant	15519.15	8532.6	1.818	0.0734	14441.0	8359.2	1.727	0.0898	15519.1	8249.1	1.881	0.0643
Do	0.972	0.205	4.737	0.0000	1.109	0.202	5.478	0.0000	0.972	0.198	4.900	0.0000
Di	0.812	0.097	10.267	0.0000	0.747	0.079	9.395	0.0000	0.812	0.076	10.620	0.0000
R-squer	90.7				0.780				0.709			
Adjusted R-squer	0.700				0.720				0.700			
Prob. F-Static	0.0000				0.0000				0.0000			
Cross-section Chi-Squer	0.0000											
Hausman test							0.0004					

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 10.

الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١,١٠) وبالمقابل كان للدين العام الداخلي ايضاً أثراً ايجابياً على الناتج المحلي الاجمالي اذ انه توجد علاقة

طردية موجبة إذ ان زيادة الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة أدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٧٤) ويتوقف نوع هذا التأثير على طرق استخدام مبالغ الدين العام الخارجي فاذا استخدم لأغراض استثمارية يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي واذا استخدم لزيادة استيراد السلع والخدمات فانه سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. اما بالنسبة لتأثير زيادة الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي ادت الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يدعم الفرض الاقتصادي القائل أن القروض الداخلية هي مدفوعات تحويلية بين افراد المجتمع.

٣-٦-٢. تقدير أثر هيكل الدين العام على الاستيرادات:

إن الهدف الاساسي من هذا التقدير هو تحليل هيكل الدين العام وقياس أثره على الاستيرادات وتحديد فيما إذا كان الدين العام الخارجي والداخلي يؤثر ايجابياً أم سلبياً على الاستيرادات وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٧) إذ تم التوصل الى نتائج هذا التأثير من خلال النماذج الثلاثة الموضحة في الجدول (٥).

الجدول (٥): تقدير أثر لدين العام على الاستيرادات

Sample: 2004-2017 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observation: 70												
Variable	Pooled regression model				Fixed effects model				Random effects model			
	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.
Constant	10076.9	1930.7	5.219	0.0000	9482.2	1709.734	5.546	0.0000	10076.9	1687.2	5.972	0.0000
Do	0.246	0.046	5.298	0.0000	0.286	0.041	6.915	0.0000	0.246	0.040	6.063	0.0000
Di	0.194	0.017	10.881	0.0000	0.181	0.016	11.150	0.0000	0.194	0.015	12.45	0.0000
R-sequer	0.737				0.838				0.737			
Adjusted R-squer	0.729				0.793				0.729			
Prob. F-Static	0.0000				0.0000				0.0000			
Cross-section Chi-Squer	0.0000											
Hausman test						0.0000						

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 10

يوضح الجدول (٥) أن القيمة الاحصائية (Statistic Chi Square) معنوية عند مستوى اقل من (٠,٠١) إذ أنه بعد ان تم تقدير النموذج بطريقة البيانات اللوحية الثلاثة، يتم المفاضلة بين هذه الطرق من أجل اختيار الاسلوب الافضل للتقدير حيث يتم الاعتماد على اختبار (F) المقيدة للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ومن خلال الجدول اظهر اختبار (F) كما موضحة في الجدول (٥) لذلك نرفض فرضية العدم (Ho) ونقبل البديلة بمعنى أن نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم، وعليه يتم الانتقال الى اختبار الثاني (Hausman Tast) والذي يبين لنا أن اي من النموذجين هو الافضل نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أم نموذج التأثيرات العشوائية وأظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٥) ان القيمة الإحصائية (Statistic Chi Square)

لاختبار (Hausman) هي معنوية أقل من (٠,٠٥) لذلك نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) أي أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب لتقدير الدين العام وأثره على الاستيرادات لدول العينة وبعد أن تم اختبار (Hausman) والتوصل الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب فقد تم التوصل الى اختبارات نموذج (FEM) واستنادا الى نتائج الجدول تبين أن تأثير الدين العام على الاستيرادات لدول العينة هو تأثير معنوي ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) بمعنى إن المتغيرات المستقلة الدين العام الخارجي والدين العام الداخلي تؤثر في المتغير التابع الاستيرادات أي أن زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة أدى الى زيادة في الاستيرادات بمقدار (٠,٢٨) أي أنها علاقة موجبة وطردية كلما زاد ما تحصل عليه الدول من اموال أجنبية عن طريق القروض الخارجية أدى ذلك الى زيادة ما يخصص من اموال لزيادة حجم الاستيرادات من السلع والخدمات وتعد هذه النتيجة متفقة مع التأثير الاقتصادي للاستيراد حيث إن الزيادة في الدين العام الخارجي أدى الى زيادة الحصول على العملة الأجنبية من الخارج والذي ساهم في زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية من الخارج لمواجهة زيادة الطلب المحلي. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) توضح أن (٨٣%) من التغيرات في الاستيرادات تفسرها التغيرات في الدين العام بينما التغيرات الباقية في الاستيرادات تفسرها عوامل أخرى.

٣-٦-٣. تقدير أثر هيكل الدين العام على الاستثمار: من خلال الجدول (٦) والذي تم فيه تطبيق النماذج الثلاثة لنموذج البيانات اللوحية فقد تم التوصل الى نتائج هذه النماذج وكما موضحة في الجدول، فقد تم تقدير النموذج بطرق البيانات اللوحية الثلاثة إذ تم استخدام اختبار (F) من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لاختيار النموذج المناسب لاستخدامه في تقدير الدين العام وأثره على الاستثمار في دول العينة ومن خلال الجدول اظهرت نتائج أن القيمة الاحصائية (Statistic Chi Square) ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.01) لذا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير الدين العام وأثره على الاستثمار ولذا يتم الانتقال الى اختبار الثاني هو اختبار (Hausman) وكما موضح في الجدول أن القيمة الاحصائية (Statistic Chi Square) هي معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٥)، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم لتقدير الدين العام وأثره على الاستثمار في دول عينة الدراسة، وبناء على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة التي تم التوصل اليها وحسب الجدول (٦) التي تبين أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي لهيكل الدين العام على الاستثمارات في دول العينة إذ أن مستوى الاستثمار يتحدد بحجم المصادر الكلية لأغراض التكوين الرأسمالي، وبشكل عام تعتبر المدرسة التقليدية أن الدين العام الخارجي يساهم في زيادة حجم الاستثمارات في الدول المقترضة وايضاً يساهم الدين العام الخارجي في زيادة حجم السلع الرأسمالية للدول المقترضة والتي تساهم في زيادة الاستثمارات إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب توافر رؤوس اموال أجنبية من أجل القيام بعملية الاستثمارات المطلوبة لذا فإن الدين الخارجي يعد بمثابة محرك للنمو وبالتالي يؤثر على تقدم الدولة أو انكماش نشاط معدلات النمو وذلك حسب استخدام وتوجيه الاموال التي تحصل عليها الدولة من الخارج عن طريق الاقتراض نحو الانشطة الاقتصادية.

الجدول (٦): تقدير أثر الدين العام على اجمالي الاستثمار

Sample: 2004-2017				Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observation: 70								
Variable	Pooled regression model				Fixed effects model				Random effects model			
	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.	Coefficient	Std. Error	T-static	Prob.
Constant	5406.2	1612.2	533.3	0.0000	4818.3	1493.6	3.225	0.0021	5406.2	14773.9	3.667	0.0003
Do	0.136	0.038	3.531	0.0008	0.169	0.036	4.684	0.000	0.136	0.035	23.86	0.0000
Di	0.121	0.014	8.104	0.0000	0.112	0.014	7.921	0.000	0.121	0.013	8.864	0.0000
R-seer	0.596				0.728				0.596			
Adjusted R-squer	0.584				0.653				0.584			
Prob. F-Static	0.000				0.000				0.000			
Cross-section Chi-Squer	0.0000											
Hausman test						0.0000						

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 10.

النتائج والتوصيات

اولاً. النتائج:

١. لقد تظافرت عوامل داخلية وخارجية الى تفاقم مشكلة الدين العام لدى دولة عينة الدراسة اذ أن تأزم مشكلة الدين العام هي ليست مشكلة احادية الجانب بل هي مسؤولية مشتركة ما بين الدائنين والمدينين على اعتبار أن الاسباب الداخلية تمثل مسؤولية المدينين والاسباب الخارجية تمثل مسؤولية الدائنين.
٢. أن الحالة العامة للدين للدول العربية عينة الدراسة والتي تم قياسها من خلال مؤشرات الدين العام استمرت في التراجع خلال مدة الدراسة، اذ أن اغلب هذه الدول تواجه حالة من الاعسار في التعامل مع أزمة الدين اذ أنها لا تستطيع الايفاء بجميع التزاماتها المالية من اجل خدمة الدين تاركة بذلك متأخرات الدين تتراكم الامر الذي جعلها تعتمد باستمرار الى التفاوض مع الدول الدائنة على شروط خدمة الدين الامر الذي زاد من تعقيد مشكلة خدمة الدين
٣. من خلال النتائج المستخرجة من النموذج المقدر يتضح وجود علاقة طردية معنوية بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الاجمالي اذ يتوقف نوع التأثير الاقتصادي حسب طرق استخدام مبالغ القروض فاذا استخدم لأغراض استثمارية فأن ذلك سوف يؤدي الى الصادرات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
٤. اما بالنسبة للدين العام الداخلي فان له تأثير على الناتج المحلي الاجمالي وهذ يتفق مع الفرض الاقتصادي القائل إن القروض الداخلية هي مدفوعات تحويلية ما بين الافراد.
٥. كذلك من خلال النتائج المستخرجة للنموذج المقدر اتضح وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة احصائية معنوية وهذه النتيجة تتفق مع التأثير الاقتصادي للاستيرادات اذ أن زيادة الدين العام

الخارجي وحصول الدولة على المزيد من النقد الاجنبي يساهم في زيادة حجم الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية.

التوصيات:

١. لعمل على استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية للقيام بالاستثمار ودعم القطاعات الانتاجية كوسيلة للتخفيف من اللجوء الى الدين العام وبذلك سوف يعوض الاستثمار الأجنبي قلة رؤوس الاموال التي تعاني منها هذه الدول، وكذلك العمل على خلق مناخ استثماري ملائم يساعد في جلب الادخارات المحلية وزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة.
٢. على دول عينة الدراسة ان تخصص نسبة معينة من الموارد المالي الخارجية لخدمة ديونها كأن تخصص مثلاً (١٥%)، ويمكن لهذ الدول أن تقترض من الخارج اذ كان عبء الدين اقل من هذه النسبة، اما إذا تجاوزته لسبب أو لآخر فيجب على تلك الدول عدم اللجوء الى الاقتراض من الخارج وبهذه الطريقة يمكن سداد الديون دون اللجوء الى اجراءات تقشفية قاسية فضلاً عن ان هذا الاجراء يطمئن الدول الدائنة عل قدرة تلك الدول على سداد ما بذمتها من الديون.
٣. البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز بدل اللجوء الى الدين العام وذلك من خلال زيادة الايرادات الضريبية والرسوم الكمركية للوصول الى فائض في الموازنة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. أبو حصيرة، مازن، (٢٠١٥)، الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
٢. الخنيسة، حنان ظاهر خليل، (٢٠١٥)، السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد ٣٧ - العدد ٥)، سوريا.
٣. الصادق علي توفيق، نبيل عبد الوهاب لطيفة، (١٩٩٨)، سياسات وادارة الدين العام في البلدان العربية، شركة ابو ظبي ن للطباعة والنشر، أبو ظبي.
٤. العلي، عادل، (٢٠٠٢)، المالية العامة والتشريع المالي، ط ١ الجزء الاول، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان.
٥. جنوحات فضيلة، (٢٠٠٦)، مشكلة الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الجزائر، الجزائر.
٦. زكي، رمزي، (١٩٩٠)، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، بيروت.
٧. زكي، رمزي، (١٩٨٧)، الخروج من ازمة الديون الخارجية بين الافكار الرومانسية والتصور الموضوعي للأرصدة والمديونية العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، الاردن.
٨. شاهين، محمد أكرم، (٢٠١٢)، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الازهر، القاهرة، مصر.
٩. شهاب، مجدي، (٢٠٠٤)، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، ط ١ الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر.
١٠. عبدالحفيظ، عبدالله عبد، (١٩٩٨)، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.

١١. عمر، حسين، (٢٠٠٠)، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
١٢. محمود، يوسف عبد العزيز، مسيرة دريبياتي، علي يوسف، (٢٠١٨)، محددات ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين شركات التأمين الخاصة والعامة في السوق السورية، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد ٢-العدد ١) سوريا.

١٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٧)، الصندوق العربي الموحد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gujarati Damodar N, and porter ,Dawn C (2009) Basic Econometrics, Fifth Edition, McGraw- Hill ,New York
2. Patillo, C. and Luca, R. (2003), what are the channels through which external debt affects growth? International Monetary fund. Washington Unpublished Manuscript
3. Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa (2012) The Defintionof Pubic Sector,Gutierre zmangas InternatilonalL Monetapy Fund
4. Rudiger Dernbusch and stanly ficher(1998) ,Marco Economics ,2 Edition Mc Graw-hill New York
5. Verbeek ,Marno (2017), A Guied to Modern Econometrics ,Fifth Edition John Wily& Sons Inc, United States of America
6. Wooldridge, Jeffrey M (2016), Introductory Econometrics: A Modern Approach, Sixth Edition, Cengege Learning, United States of America.
7. (www.data.albaunkaldawli.org)